انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان وخيبة لدى المنظمات من اختيار دول لها سجل سيئ

اختارت الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤ دولة جديدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان من بينها ليبيا. وقالت منظمات حقوق الإنسان إن العديد من تلك الدول لها سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان ولا يستحق شغل مقعد في المجلس التابع للمنظمة الدولية. وكانت عملية الاقتراع قد جرت سرا ولكن النتيجة كانت معروفة مسبقا، حيث تقدمت ١٤ دولة فقط لشغل ١٤ مقعدا. هذا فيما أعربت منظمات حقوق الإنسان عن خيبة أملها لاختيار بعض تلك الدول.

وقالت بيغي هيكس مديرة قسم التعبئة الدولية في منظمة هيومن رايتس واتش إن خمس دول على الأقل فشلت في تلبية المعايير العليا لاحترام حقوق الإنسان.

وأضافت "أجرينا تحليلا مفصلا لخمس دول، وهي ليبيا وماليزيا وتايلاند وأنغولا وأوغندا، ولاحظنا أن جميعها تعاني من مشكلات، مما يعني أنها لا تتمتع بالمؤهلات التي نص عليها قانون الجمعية العامة الذي أسس بموجبه المجلس". وفي خطاب إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حث ائتلاف لمنظمات حقوق الإنسان، الدول الخمس على اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة دواعي القلق المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقالت سوزان رايس سفيرة الولايات المتحدة لدى المنظمة الدولية إنه فيما تدرك الولايات المتحدة التي اختيرت العام الماضي لعضوية المجلس، أن طريقة الاختيار غير سليمة، فإن حكومة الرئيس أوباما تشعر بأن من الأفضل إجراء إصلاحات من خلال العمل من داخل المجلس بدلا من الوقوف مكتوفة اليدين.

وأضافت رايس "لا نقيس نجاح المجلس على أساس من يشغل عضويته، فحسب. بل المقياس المهم هو ما الذي يفعله المجلس وما هي الإجراءات التي يتخذها أو لا يتخذها.

ومع ذلك فان من وجهة نظر الولايات المتحدة أن الدول التي تتنافس وتنتخب لعضوية المجلس، يجب أن تكون تلك التي تتمتع بسجل قوي في مجال حقوق الإنسان ولا يمكن انتقادها. فتلك التي تلبي المعيار المطلوب لا تستحق في الواقع عضوية مجلس حقوق الإنسان".

يذكر أن عضوية المجلس الذي يضم ٤٧ دولة تتم بالتناوب. وستشغل الدول التي انتخبت حديثا مقاعدها في المجلس لمدة ثلاث سنوات ابتداء من الشهر المقبل.

اختبارات عسيرة "أمام الزواج" السعيد بين كاميرون وكليغ

رأت الصحف البريطانية الخميس ان الانسجام بدا واضحا جدا بين الزعيمين البريطانيين الجديدين ديفيد كاميرون ونك كليغ وقالت ان اول ظهور علني لهما بدا وكأنه "حفل زفاف مدني" اكثر منه اطلاق ائتلاف حكومي الا انها حذرت من مصاعب مستقبلية. وحذرت من ان "الزواج السعيد" بين رئيس الوزراء المحافظ ديفيد كاميرون ونائبه زعيم حزب الديموقراطيين الاحرار نك كليغ سيواجه اختبارات صعبة قادمة. وفي ما شكل مفاجأة للمراقبين المخضرمين المعتادين على تبادل الاتهامات بين المسؤولين بدلا من المجاملات، سار الزعيمان جنبا الى جنب الاربعاء في حديقة داونينغ ستريت في مؤتمر صحافي مشترك ساده المرح. وقالت صحيفة "الغارديان" البريطانية "بعد علاقة رومانسية سريعة، جاء اليوم الكبير" في اشارة الى المؤتمر الصحافي الذي اطلق خلاله اول ائتلاف حكومي في بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية. واضافت "لقد بدا الامر وكانه حفل زفاف مدني. ان مؤتمرا صحافيا مثل هذا يمكن ان يعتبر غير قانوني في ٤٥ ولاية اميركية". اما صحيفة "الصن" فقالت "لقد كان هذا اسرع زواج في التاريخ السياسي، وبالامس طلب من الشعب ان يباركه".

وامتلات الصفحات الاولى من الصحف بصور للزعيمين المتحالفين. ووصفتهما الغارديان بـ"الزوجين السعيدين في رقم ١٠" بينما اشادت صحيفة "ديلي مايل" بما وصفته "الحب الكبير في رقم ١٠"، فيما عنونت صحيفة اكسبرس "انه الحب". وفاز المحافظون باكبر عدد من المقاعد في الانتخابات التي جرت في السادس من ايار، الا انهم لم يحصلوا على العدد الكافي من مقاعد البرلمان لتشكيل حكومة لوحدهم. ولجأ المحافظون الى الديموقراطيين الاحرار الذين حلوا في المرتبة الثالثة في الانتخابات، لتشكيل حكومة الائتلاف.

وحصل الديموقراطيون الاحرار نتيجة ذلك على عدد من المناصب الوزارية البارزة. ورغم نبرة التفاؤل التي سادت في معظم الصحف الخميس الا ان عددا من الصحف بدت اقل تفاؤلا وتوقعت ان يتهاوى "زواج المصلحة" بسبب التحديات التي يواجهها. وقالت صحيفة "اندبندنت" أن "العرض بين ديف ونك الاربعاء كان مثيرا للاعجاب، ولكن سيكون من الصعب ان يستمر". ويتعين على الحكومة الجديدة خفض الانفاق العام لكي تخفض العجز القياسي في الميزانية الذي وصل الى اعلى معدل له منذ الحرب العالمية الثانية. كما تشهد بريطانيا اسوأ ركود لها منذ الثلاثينات. وبدأت في تحقيق انتعاش في نهاية العام الماضي الا ان هذا الانتعاش لا يزال هشا. ورغم التسويات بشان هذه المسالة اشارت صحيفة "اندبندنت" الى عدد من الاختلافات العميقة التي تحيط بالائتلاف مثل مسالة اوروبا والطاقة النووية. وقالت ان مثل هذه الاختلافات هي "مؤشر على ميول الحزبين المختلفة وبالتالي فانه من المحتم ان يواجها المشاكل مستقبلا".

ورات الغارديان عددا من العوائق التي تقف في وجه الائتلاف وحذرت من ان "الزواج الصيفي كان سعيدا، ولكن متاعب الزواج لم تبدأ بعد".

المحللون يتساءلون:

من يحكم بريطانيا مستقبلاً ؟

في الوقت الذي يتساءل فيه الشارع البريطاني: "من سيحكم بريطانيا" توحي الدقات المنتظمة لساعة بيج بن بالاستمرارية والطمأنينة في القلب الطبيعي للحكومة البريطانية.

وفي الشوارع الضيقة وأزقة وستمنستر القريبة من برج ساعة بيج بن الشهيرة تواصلت الجهود الحثيثة خلف الأبواب المغلقة لتسوية الأزمة الناجمة عن الانتخابات العامة غير الحاسمة التي جرت في بريطانيا الخميس الماضي.

في هذه الأثناء، ظل الشخصان اللذان من المفترض أن يكونا البطلين الرئيسيين في مرحلة ما بعد الانتخابات وهما رئيس الوزراء الحالي جوردون براون والملكة اليزابيث الثانية بعيدين عن الأنظار. احتجب رئيس الوزراء جوردون براون الذي مني حزب العمال الحاكم الذي يتزعمه بخسارة كبيرة في الانتخابات عن الأنظار داخل مكتبه في داونينج ستريت ليؤكد الحق الدستوري للبقاء في منصبه حتى التوصل لاتفاق بشأن إدارة جديدة تحكم البلاد. من جهة أخرى تنتظر الملكة إليزابيث الثانية في هدوء في قصر وندسور اتصالا من الرجل الذي يرى أنه حقق الأغلبية المطلوبة ليكون "رئيس وزراء جلالتها".

وقال توني ترافيرز مدير كلية لندن للاقتصاد إن الملكة وحرصا منها علي عدم التدخل في السياسة بعثت برسالة واضحة للسياسيين بأنها تأمل منهم حل مشاكلهم أولا.

وأوضح ترافيرز أنه "فقط في ظروف فوضوية وفاشلة يمكن أن يقع القرار على القصر". ووفقا للدستور غير المكتوب، فإن رئيس الوزراء الحالي المنتهية ولايته هو من له الحق أولا في طلب التفويض بولاية جديدة من الملكة، لكن الأحزاب الأخرى يمكن أن تجري مفاوضات بشكل متواز بشأن حكومة مستقبلية. ويؤكد حزب المحافظين بزعامة ديفيد كاميرون الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات علي "الحق الأخلاقي والمعنوي" لتولى رئاسة الحكومة الجديدة. ووافق زعيم حزب الديمقراطيين الأحرار نيك كليج على إجراء محادثات مع حزب المحافظين أولا بناء على هذا الأساس.

ورغم حالة الهوس بكليج خلال الحملة الانتخابية البريطانية، إلا أنه فشل في ترجمة هذا إلى مكاسب انتخابية وانتهى به الأمر ليصبح "صانع الملوك" في السياسة البريطانية حيث أن كلا الحزبين الآخرين فشلا في الحصول على الأغلبية المطلقة، وهو ما أدى إلى ما يعرف بالبرلمان المعلق.

وتخضع القدرة على بناء ائتلاف حاكم، وهو أمر جديد على نظام الحزبين المترسخ في بريطانيا، لاختبار قاس ولا يوجد كثير من الوقت في ظل فتح الأسواق المالية المضطربة غدا الاثنين وسط حالة من الغموض الاقتصادي الكبير بالفعل في أوروبا. وفي حال نجح كاميرون وكليج في بناء تحالف بين المحافظين والأحرار، وهذا أمر محل تساؤل، فإن كاميرون وكليج سيقودان أول حكومة ائتلافية في بريطانية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ورغم أن كلا الرجلين اللذين يبلغ عمر كل منهما ٤٣ عاما وينتميان إلى خلفيات عائلية وتعليمية متشابهة، إلا أنه لا يمكن لأي منهما الاعتماد على دعم كامل من القادة البارزين في حزبيهما أو على مستوى القاعدة الشعبية للحزبين.

وإحدى الخيارات المطروحة هي أن تسفر المفاوضات عن حكومة أقلية للمحافظين يمكن للأحرار أن يكونوا علي استعداد لدعمها بناء على أساس قضية بقضية.

وبشأن القضية التفاوضية الحساسة، وهي مطلب كليج تغيير نظام التصويت الحالي الى شكل من أشكال التمثيل النسبي، فإن هذا أمر لم يستطع الوفاء به، ووعد فقط عمل "استبيان مشترك للحزبين" في هذه القضية.

وهناك أيضا تباعد في موقفي الحزبين بشأن عملية الاندماج الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو وقضية الهجرة، لكن هناك أرضية مشتركة تجمع بينهما بشأن النظام الضريبي والتعليمي والأهم من ذلك إيمان كل منهما بالحاجة الماسة لخفض العجز الهائل في ميزانية الدولة. وإذا لم يتوصل المحافظون والديمقراطيون الأحرار لخطة لتشكيل حكومة مستقرة، فإن براون لن يشعر بالحاجة لتقديم استقالته، لكن الضغوط عليه لتقديم استقالته ربما لن يستطع مقاومتها في حال ظهر إطار عمل مشترك بين المحافظين والأحرار.

وسعى حزب العمال إلى جذب كليج إلى التلاف معه بإغرائه ببناء تحالف تقدمي" يبنى على اتفاق بين العمال والديمقراطيون الأحرار وبدعم إضافي من أحزاب أخرى صغيرة.

وفي عام ١٩٧٤ حينما ظهر في بريطانيا آخر "برلمان معلق"، سأل رئيس الوزراء المحافظ آنذاك هذا السؤال "من سيحكم بريطانيا".

سيارة نيويورك "نظيفة" وشاحنة مشبوهة بويسكنسون

أعلنت شرطة نيويورك أن السيارة "المشبوهة" في منطقة "إيرفينغ بليس" والتي تسببت بإخلاء المنطقة من السكان، "نظيفة" وغير مفخخة، وذلك بعد أن قام فريق لتفكيك المتفجرات بفحصها والتأكد منها. كما قامت الشرطة بتتبع صاحب السيارة الذي أوضح أنه ترك عبوات الغاز في السيارة لأنه كان يعيد تنظيم الحديقة الأمامية لمنزل قريب له، كما أفاد نائب مفوض شرطة نيويورك، بول براون.

وكان فريق لتفكيك المتفجرات قد باشر في الكشف عن "سيارة مشبوهة" بالقرب من الشارع الرابع عشر و"إيرفينغ بليس" في مدينة نيويورك وفقا لما أفادت الشرطة. وأفاد مسؤول في شرطة نيويورك بأن هناك عبوتي غاز داخل سيارة من طراز "أولدز موبيل" علق عليها ملصق للعلم الأمريكي على ظهرها.

وقامت شركة التجهيزات كون إديسون" بإخلاء المباني في منطقة "إيرفينغ بليس"، وفقا لما صرحت به المتحدثة باسم الشركة، سارة باندا، لـCNN. كذلك تم إخلاء مباني أخرى في المنطقة نفسها. وكان موظف في كون إديسون" قد اتصل بالطوارئ في العاشرة والربع مساء بحسب التوقيت المحلي، بحسب ما أفاد نائب مفوض شرطة نيويورك، وقامت الشرطة بفحص السيارة بواسطة أشعة إكس، وخلع النوافذ.

سيارة مشبوهة بويسكنسون

من ناحية ثانية، بدأت السلطات في ويسكونسون بفحص شاحنة في منطقة ريفية، وأوقفت حركة المرور في الشارع وقامت بإخلاء السكان من المنطقة المجاورة. وتوجه فريق لتفكيك القنابل إلى الشارع السريع في منطقة "مونرو كاونتي"، بعد أن أوقفت الشرطة الشاحنة إثر ملاحقة الشاحنة ومطاردتها لنحو نصف ساعة قطعوا خلالها ٣٢ كيلومتراً. وقالت الشرطة إن الرجل كان ينقل في سيارته "مشروبات للطاقة" وكان يقود سيارته بطريقة "مريبة"، رغم أنه لم يتجاوز السرعة المحددة. واستعانت الشرطة بمترجم لحل الخلاف مع الرجل الذي رفض النزول من الشاحنة، وتبين أن اسمه بينت سينغ جل. وتم اعتقال الرجل بعد أن استعانت الشرطة بكلاب متخصصة في فحص المتفجرات. وكذلك توجهت عناصر من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى مسرح الحادثة، رغم عدم وجود "شبهة إرهاب" وراء ذلك.

حوادث سابقة

ويأتي هذا الحادث بعد عدة حوادث مشابهة والإبلاغ عن عبوات أو سيارات مشبوهة في مدينة نيويورك أو مدن أمريكية أخرى. فخلال الأسبوعين الماضيين، وتحديدا بعد العثور على السيارة المفخخة في ميدان "تايمز سكوير"، وتم على إثرها إخلاء المنطقة واعتقال الأمريكي من أصل باكستاني، فيصل شاهزاد. فقد أخلت الأجهزة الأمنية ميدان "تايمز سكوير" بنيويورك مرة ثانية إثر العثور على عبوة مشبوهة، وذلك بعد نحو أسبوعين من محاولة فاشلة لتفجير سيارة مفخخة في ذات الساحة. إلا أن دائرة شرطة نيويورك أكدت أن العبوة لا تشكل تهديدا، وذلك بعد إغلاق وجيز لشارعي ٤٨ و"برودواي". ويأتي الإنذار الكاذب بعد أقل من أسبوع من إغلاق السلطات الأمنية للساحة الجمعة بعد العثور على عبوة مشبوهة في ذات المنطقة، مما أثار المخاوف من أن تكون العبوة تتضمن شحنة ناسفة، خاصة أن الواقعة جاءت بعد أقل من أسبوع على محاولة تفجير سيارة مفخخة في الساحة الشهيرة. وفي وقت لاحق، قامت السلطات الأمريكية بإخلاء أحد المطارات الكبرى في ولاية واشنطن، بعد العثور على حقيبة "مشبوهة"، حسبما أكدت إدارة سلامة النقل، دون أن يتضح على الفور مصدر الحقيبة. وقالت الإدارة الأمريكية إن الحقيبة عثر عليها في غرفة نقل الحقائب بمطار "سياتل تاكوما الدولي"، وعلى الفور أمرت سلطات المطار بإخلاء المنطقة المحيطة بالغرفة كإجراء "احترازي".

يأتي العثور على تلك الحقيبة بعد ساعات من اكتشاف السلطات الأمريكية وجود شاحنة مهجورة على جسر "روبرت كينيدي" بمدينة نيويورك، مما دفع إلى إغلاق الجسر أمام حركة المرور، إلى أن تم فحص السيارة والتأكد من أنها غير مفخخة، وتمت إزالتها عن الجسر.

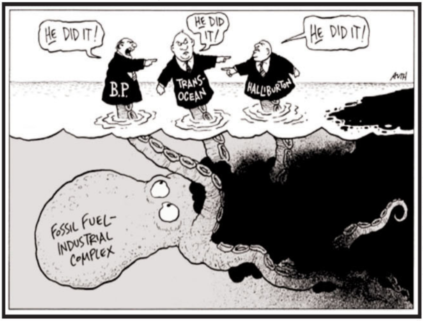

أوباما يطالب بأن تدفع "بي بي" كامل كلفة التسرب النفطي

قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إنه يودّ إصدار قانون يرغم شركة النفط البريطانية "بي بي" على دفع كامل كلفة التسرب النفط الذي نجم عن احتراق وغرق منصة التنقيب العائمة في خليج المكسيك في العشرين من الشهر الماضي. ففي كتاب موجّه إلى الكونجرس، قال أوباما إنه لن يدّخر جهدا لمساعدة أولئك المتضررين من "كارثة بيئية هائلة قد تكون غير مسبوقة".

رفع السقف

يُشار إلى أن سقف ما تدفعه أي شركة نفطية تتسبب بمثل هكذا حوادث محدد في الوقت الراهن بمبلغ ٧٥ مليون دولار أمريكي. إلا أن الرئيس الأمريكي يريد أن يُرفع هذا السقف، الأمر الذي سيعني، فيما لو تحقق، أنه قد يتعيّن على شركة النفط البريطانية "بريتيش بتروليوم" دفع مليارات الدولارات. هذا وقد مثل مسؤولون من كل من شركتي بريتش بتروليوم وهاليبيرتون أمام لجنة الكونغرس للطاقة والتجارة، وذلك لشرح الأسباب التي أدت إلى تسرب النفط من منصة التنقيب في خليج المكسيك.

جهاز معطّل

وتقول اللجنة المنبثقة عن الكونجرس، والمكلفة بالتحقيق بحادث تحطم منصة التنقيب المذكورة، إن جهاز كبح التسرب في بئر النفط لم يكن يعمل أثناء وقوع الحادث. وقالت اللجنة إن عيار الضغط والبطارية في الجهاز، المكوّن من عدد من الصمامات الضخمة، كانا عاطلين عن العمل. لكن مسؤولين كبارا في صناعة النفط يعتقدون أنه من المبكر استنتاج السبب الحقيقي للكارثة التي أسفرت عن تسرب كميات كبيرة من النفط الخام إلى مياه الخليج. هذا، وكانت شركة بي بي قد تعهدت في وقت سابق بأنها ستدفع كامل كلفة الحادث، وذلك باعتبارها الجهة المسؤولة عن مشروع المنصة النفطية المذكورة.

كلفة تقديرية

وكانت السلطات الأمريكية قد قدّرت كلفة وقف التسرب النفطي المذكور تبلغ نحو ١١٨ مليون دولار، تكفلت الشركة البريطانية بدفع معظمها. وتم إدراج هذا الرقم في مشروع قانون يُعرض على الكونجرس الذي يعتزم أيضا رفع الضرائب المفروضة على شركات النفط من أجل رصد مبالغ خاصة لعمليات مكافحة التلوث النفطي. كما سيرفع مشروع القانون المبالغ المفروضة على شركات النفط للتعويض عن أي خسائر تنجم عن تسرب نفطي من آبارها. وقد عرض على مجلس الشيوخ مشروع قانون يعرف باسم "قانون الطاقة الأمريكية" يخول الولايات رفض السماح ببعض مشاريع التنقيب عن النفط في المياه.

قبة عليا

من جهة أخرى، تم وضع هيكل من الحديد على شكل قبة بجوار البئر النفطية التي يتسرب منها النفط. وتقول بي بي إن القبة موجودة في قاع البحر استعدادا لسد فتحة البئر بها، إلا أنه يتم إبعادها عنها في الوقت الراهن. وتعتبر القبة، التي أطلق عليها اسم "القبعة العليا"، أصغر من قبة أخرى أكبر تم التخلي عن استخدامها بعد انسدادها بمواد هيدرات الغاز المتبلورة.

وتقول الشركة إنها تفكر أيضا بخيار آخر لإغلاق البئر من خلال ملء فوهته بأكوام من الحجارة والمواد الصلبة. في غضون ذلك، تستمر محاولات مكافحة التسرب النفطي من خلال رش البقعة المتسربة بمواد كيمياوية محللة لمكوناتها.